



قرارات غير مسبوقه فتحت آفاقاً واسعة في كثير من المجالات الاقتصادية.. وقد شين الرخصة الإلكترونية

«التجارة» في 2019..

إنجازات مشهودة وطفرة كبيرة في بيئة الأعمال



خالد الروضان

استكملت وزارة التجارة والصناعة مسيرتها في 2019 لتتضي في خطوات وثيقة دون توقف متخطية عقبات كثيرة، من خلال خطة مرسومة بدقة ومحددة بجداول زمنية، للتأكد من أن الأمور تسير في الطريق الصحيح، فهناك كثير من الإنجازات حققتها «التجارة» ذلك العام، منها ارتفاع إجمالي عدد التراخيص من 22888 في 2017 إلى 39638 في 2018 ليزيد إلى 41511 في 2019، وهذا مؤشر يؤكد تضاعف الرقم خلال سنتين، بالإضافة إلى تقديم ميزانية شركات الأشخاص والشركات المساهمة online.

ولم يتوقف قطار إنجازات «التجارة»، هنا، بل أطلقت في بداية 2019 الرخصة الإلكترونية الجديدة لجمع أنواع الشركات والأنشطة التجارية الجديدة من دون مراجعة الوزارة، ما أسهم في تحقيق طفرة كبيرة في بيئة الأعمال المحلية وتقليص الوقت لاعتماد طلبات تأسيس وترخيص الشركات الجديدة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقليص أعداد مراجعي مراكز الوزارة، وساهم ذلك في تحسين بيئة الأعمال وتسريع ممارستها بإتاحة خدمة التقديم بالطلب وسداد رسومه عبر الموقع الإلكتروني لمركز الكويت للأعمال دون رسوم إضافية على اللائحة المطبقة حالياً دعماً لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

فمقدم الطلب لن يضطر لمراجعة الوزارة مباشرة إلا في بعض المراحل التي تستلزم موافقة يدوية منه من خلال زيارة مركز الكويت للأعمال، والترخيص الإلكتروني، الذي كان حلاً أصبح واقعاً ولا يتطلب أي مستندات إضافية باستثناء عقد الإيجار ووصل الإيجار الذين يندرجان ضمن متطلبات بلدية الكويت.

والخطوة الثانية كانت تجديد الرخصة الإلكترونية الجديدة، تلاها العمل بنظام دفتر الوسيط العقاري الإلكتروني، والإزام الوسيط العقاري المرخص لهم بالعمل بدفتر الوسيط العقاري الإلكتروني، ما يساهم في توفير معلومات عقارية في البلاد تزيد المستثمرين كافة، وتعد هذه التجربة رائدة على المستوى العربي نظراً لتطبيقها في عدد قليل من دول المنطقة، كما أنها تمنع الدخلاء على المهنة بصورة كبيرة لأن كل خطوات الصفقات ستتم عبر الإنترنت في وقت محدد وستكون تحت رقابة الجميع ولن تكون هناك فرصة للتلاعب من أي طرف، فضلاً عن أنها تمثل نقلة نوعية من العقود الورقية إلى نظيرتها الإلكترونية.

المعارض العقارية

وفي الشأن العقاري، أصدرت وزارة التجارة قرار تنظيم المعارض العقارية للعقار الداخلي والخارجي، الذي أسد الترخيص إلى الشركات الكويتية الحاصلة على ترخيص بمزاولة نشاط تنظيم المعارض والمؤتمرات، بالإضافة إلى الجهات الحكومية التابعة لها التي ترغب في ترويج وتسويق عقارات أو أراض أو مشاريع عمرانية مملوكة لها، على أن يجري ذلك عن طريق شركة أو مؤسسة كويتية مرخص لها بمزاولة هذا النشاط، وذلك بعد الحصول على وكالة مصدق عليها من الجهة الأجنبية وسفارة الكويت بهذه الجهة مصحوبة بترجمة رسمية. ومنع القرار بشكل مطلق الشركات المنظمة أو المعارضة من تسويق عقارات أو مشاريع بعوائد مضمونة أو مضمون استثماري أيا كان، ونجح هذا القرار في محاصرة عمليات النصب العقاري وراح ضحيتها الكثير من المواطنين.

قطاع التأمين

وفيما يتعلق بسوق التأمين في الكويت، أصدرت الوزارة خلال 2019 حزمة قرارات متتالية في هذا الشأن، أولها تنظيم مهنة وسطاء التأمين ووسطاء إعادة التأمين وكلاء التأمين الذي هدف إلى فتح فرص عمل للكويتيين في شركات وساطة التأمين وحصر إدارتها فيهم، حيث تعتبر فرصة للباحثين عن الوظائف لكون هذه المهنة من عام 1961 لغير الكويتيين.

وأعقبت «التجارة» بقرار حديد «شروط الخبير الاكتواري لتنظيم قطاع التأمين بالتعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية» الذي يهدف إلى إعادة ضبط عمليات تقييم الخبراء الاكتواريين والتأكد من سلامة السياسات الاستثمارية التي تطبقها شركات هذا القطاع الاستراتيجي. ثم جاء قرار إلزام شركات التأمين بتعيين خبير اكتواري لكل أنواع التأمين بعد أن كان مقصوراً في السابق على وثائق التأمين على الحياة،

واسعا أمام المستهلكين للبلاغ عن الشكاوى الكترونياً، واستحدثت تطبيقاً خاصاً بها وحددت كيفية التقدم بشكاوى من خلال الدخول على الصفحة الرئيسية والضغط على «أضف شكاوى تجارية»، حيث يقوم المستهلك بتعبئة بياناته بالكامل والموافقة على الشروط، وكذلك تعبئة بيانات المحل المخالف الذي تقدم عليه بالشكاوى ويقوم بكتابة عنوانه وتحديد موقعه عبر الخرائط، علماً أنه بإمكان المستهلك إضافة صور خاصة بالشكاوى.

قانون مزاولة مراقبي الحسابات

وفي استمرارها لنهج تحديث القوانين وتطويرها لمواكبة الاحتياجات الحالية، جاء إصدار قانون مزاولة مهنة مراقبي الحسابات بجهود حثيثة بالاشتراك مع كل من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة.

وتضمن القانون حظر تملك المراقب لأسهم الشركات التي يدقق ميزانيتها خلال فترة عمله ولمدة سنتين من انتهاء فترة عمله كمدقق لحسابات الشركة، وعدم جواز أن يكون المراقب شريكاً في أكثر من مكتب أو شركة واحدة.

ثم أصدرت «التجارة» قرار إنشاء جمعيات لغرض حماية المستهلك وإنشاء أمانة فنية لها، حيث حدد القرار أن يكون الغرض من إنشاء الجمعية هو «حماية المستهلك» وألا يكون ضمن أهداف الجمعية أي أنشطة أهلية أخرى وأشهرت بموجبه أول جمعية وبالفعل تم إنشاء أول جمعية لحماية المستهلك وللتسهيل على المخترع ودعمهم أصدرت «التجارة» قرار خفض رسوم خدمات براءات الاختراع للطلبة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة 50٪، وكان هاجس الوزارة «التكوير» وفي هذا الإطار أصدر قرار تكوير مهنة السمسرة، التي حصرت هذه المهنة بالكويتيين فقط.

تنظيم سوق الذهب

وفيما يخص تجارة المعادن الثمينة، عملت «التجارة» على تنظيم سوقها وأصدرت قراراً إلزام تجار المعادن الثمينة بإعلان أسعار المصنعية للمشغولات الثمينة شاملة المشغولات الفضية، أو البلاطينية في مكان ظاهر وبارز في محل تجارتهم. كما أصدرت قراراً آخر، ألزمت بموجبه مؤسسات وشركات تعمل في مجال تجارة الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة وغيرها بإنشاء نظام تعاقد تجاري وإلكتروني وفق متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

البطاقة التموينية

وفيما يتعلق بالمستفيدين من البطاقة التموينية نجحت «التجارة» عقب دراسة أجرتها بإضافة 25 صنفاً غذائياً جديداً على التموين من دون أن يحمل الوزارة أي فليس إضافي في الدعم بل بالعكس حقق وفراً سنوياً بلغ 41,29 مليون دينار. وزارت حصة الطفل من علب حليب الأطفال من 8 إلى 10 علب لكل طفل بالشهر من الولادة حتى سن السنتين، بالإضافة إلى إدراج مواد جديدة إلى مواد البطاقة التموينية بسعر مخفض غير مدعوم.

تنظيم مزايدات الأسماك

كما أصدرت «التجارة» لائحة تنظيم أسواق مزايدات الأسماك حظر بموجبه بيع الأسماك والروبيان والقشريات في أسواق مزايدات الأسماك إلا بواسطة سمسار مرخص له بذلك من وزارة التجارة ومقيد في السجل المعد لهذا الغرض، وفي الزمان والمكان المخصص للمزايدة، والتي يحددها مراقب المزايد.

قطع الغيار في السيارات

كما وضعت الوزارة للمرة الأولى، القواعد المنظمة لضمان قطع الغيار المستعمل في السيارات وضمان إصلاح الاعمال الميكانيكية والكهربائية، بحيث لا يتعرض صاحب المركبة لأي نوع من الغش أو التديليس.

حجز مواقع العربات المنقلة إلكترونياً

وأخيراً، قبل أن ينتهي العام الحالي، أطلقت وزارة التجارة والصناعة خدمة حجز مواقع العربات المنقلة إلكترونياً، وذلك ضمن الخطط التي تقودها الوزارة لدعم أصحاب الرخص المبادرين وتحسين بيئة أعمالهم بما يتناسب مع تطورات سوق العمل، حيث أعدت قائمة أولية تتضمن 400 موقعاً لأصحاب العربات المنقلة في الفترة الأخيرة، بالتوافق بين الوزارة وقطاع التنظيم في البلدية والإدارة العامة للمرور والجهات ذات الصلة.

- تراخيص الشركات تضاعفت إلى 41511 خلال 2019 مع إصدارها إلكترونياً
- خفض رسوم خدمات براءات الاختراع للطلبة وأصحاب المشروعات الصغيرة 50٪

وأتبعه بقرار إلزام شركات التأمين بتعيين مراقب التزام لمكافحة غسيل الأموال، ويكون منوطاً به تنفيذ أحكام القانون رقم 106 لسنة 2003 بشأن مكافحة غسيل الأموال.

وتوجت «التجارة» قرارات تنظيم هذا القطاع بإصدار قانون التأمين من مجلس الأمة، حيث واكب القانون الجديد التحولات العالمية والإقليمية الخاصة بأعمال التأمين، أخذاً بالاعتبار خصوصية قطاع التأمين الكويتي، حيث يشمل هذا القانون أعمال التأمين التكافلي (الإسلامي).

وأصدرت «التجارة» كذلك قرار ترميز وثائق شركات التأمين الذي اشترط وجود رمز ثابت لكل نوع تأمين تلتزم به كل الشركات بخلاف الترميز المتغير لرقم إجازة التأمين ورقم الوثيقة والسنة الميلادية، كما إلزام الشركات بموافاة القطاع المختص شهرياً بالوثائق المصدرة لكل أنواع التأمين ومسلسل أرقامها.

المنتجات الوطنية

ولم يغيب المنتج الوطني عن ذهن القائمين على وزارة التجارة، فصدر قرار حددت بموجبه ضوابط المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية ومنحها أولوية على مفيلاقتها من المنتجات الأجنبية أو المنتجات ذات المنشأ الوطني متى كانت مطابقة للمواصفات وكانت الأسعار المقدمة عنها لا تزيد على أقل الأسعار التي قدمت عن المنتجات المحلية المشار إليها بذات المواصفات بنسبة 15٪.

الشكاوى الإلكترونية

وفيما يتعلق بالشكاوى، فتحت «التجارة» الباب

القوانين

قانون مزاولة مهنة مراقبي الحسابات

أبرز ما جاء في القانون حدد صيغة المانع والمنع حيث وضع قيود على المراقب كدخوله شركة في أكثر من مكتب أو شركة أو تملكه لأسهم الشركات التي يدقق المراقب على حساباتها ولمدة ستين بعد انتهاء عمله بها

تعديل قانون الشركات لحماية صغار المساهمين

التعديلات جاءت لمعالجة قصور بالخصوص الحالية والتي تجز تحول الشركات الغير ربحية إلى شركات ربحية، كما نصت على تفعيل اتفاقيات المساهمين والتي تستخدم عادة لتنظيم العلاقة بين المساهمين أو الشركاء خارج إطار عقد التأسيس، وتنظيم عملية الحضور والتصويت الإلكتروني بالجمعية العامة، لتعزيز مشاركة المساهمين بالجمعيات العمومية.

إصدار قانون التأمين الجديد

يتماشى مع رؤية الكويت 2035، ويوسع المجال لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذا القطاع، وأنشأ وحدة لتنظيم التأمين على غرار وحدة التحريات المالية، ويسد الفراغات التشريعية والفنية الخاصة بأعمال التأمين التي نتجت بسبب عدم تطور التشريعات الخاصة بالتأمين لأكثر من 58 سنة

قانون تبادل المعلومات الائتمانية

تسهيل الحصول على الائتمان، تقليل النزاعات القانونية لوضوح السجل الائتماني، تحسين تصنيف الكويت في مؤشر تحسين بيئة الأعمال

www.mociq8 | www.moci.gov.kw

المبكرة

إطلاق خدمة حجز مواقع المركبات المنقلة "أوليان"

تقديم الميزانيات إلكترونياً

إلزام شركات "المعادن الثمينة" بإنشاء نظام تعاقد تجاري إلكتروني

تفعيل البلاغ عن الشكاوى التجارية أوليان

تعديل عنوان الشركات أوليان

إطلاق دفتر الوسيط العقاري الإلكتروني

إطلاق الرخصة الإلكترونية

قيد وتعديل وتجديد الوكالات أوليان

توفير بوابة إلكترونية لإصدار شهادة المنشأ

مشروع مراقبة حركة أسعار السلع الكرونية

www.mociq8 | www.moci.gov.kw

الخدمات الجديدة

تخفيض رسوم براءات الاختراع للطلبة والمشروعات الصغيرة بنسبة 50%

الموافقة على إشهار أول جمعية حماية المستهلك

إضافة 25 صنفاً غذائياً جديداً إلى "التموين"

إضافة نشاط إدارة وممارسة كرة القدم للتصنيف الخليجي للنادية الرياضية الحالية

توقيع اتفاقية مع "الصدوق الوطني" و"الكويتية للتموين" لتوفير مساحات مجانية لعرض وبيع منتجات المبادرين

إضافة 145 نشاط تجاري للدليل الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي

www.mociq8 | www.moci.gov.kw

القرارات التنظيمية

قرار بإلزام الكراجات بضمان قطع غيار السيارات المستعملة

إصدار لائحة تنظيم المركبات المنقلة

فتح النظام للمراكز الخارجية لاستقبال جميع أنواع معاملات الشركات

تنظيم المعارض العقارية بتقديم إقرار من محامي كويتي معتمد من جمعية المحامين الكويتية كنوع من الضمانات الإضافية

تنظيم مهنة وسطاء التأمين وإعادة التأمين ووكلاء التأمين

إلزام شركات التأمين بتعيين خبير اكتواري وترميز الوثائق الخاصة بها

تعديل ضوابط إعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية

إلزام شركات الصرافة والتأمين والمعادن الثمينة وسمسرة العقار بتكوين مهنة مراقب الإلتزام لمكافحة غسيل الأموال

تنظيم مهنة السمسرة

قرار بإلزام محلات بيع المشغولات الثمينة بوضع أسعار مصنعية المشغولات

www.mociq8 | www.moci.gov.kw

أعداد التراخيص

2017	2019
22888	41511
إجمالي أعداد التراخيص	
626	1189
ترخيص فردي حرفي	ترخيص مركبة منقلة
18824	253
تأسيس شركة اشخاص	ترخيص حر متلاهي الصغر
6177	5
فرع شركة اشخاص	ترخيص فردي استشاري
12632	1805
ترخيص مزاولة	ترخيص فردي تجاري

www.mociq8 | www.moci.gov.kw